Distr.
GENERAL

S/RES/1229 (1999)
26 February 1999



مجلس الأمن

<u>القرار ١٢٢٩ (١٩٩٩)</u>

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٩٨٣،
المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩

<u>إن مجلس الأمن</u>،

<u>إذ يعيد تأكيد</u> قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩١ وجميع قراراته اللاحقة ذات الصلة لا سيما القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، و ١١٧٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، فضلا عن قراريه ١٢١٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ و ١٢٢١ (١٩٩٩) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩،

<u>وإذ يشير</u> إلى بيانَي رئيسه المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/PRST/1998/37) و ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/PRST/1999/3)،

<u>وإذ يعيد تأكيد</u> التزامه بالمحافظة على سيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

<u>وإذ يكرر الإشارة</u> إلى أن السبب الرئيسي للحالة الراهنة في أنغولا هو عدم امتثال الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بزعامة السيد جوناس سافيمبي لالتزاماته بموجب "اتفاقات السلام" (S/22609، المرفق)، وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

<u>وإذ يعرب</u> عن قلقه إزاء ما تخلّفه الحالة الراهنة من آثار إنسانية على السكان المدنيين في أنغولا،

<u>وإذ يكرر الإشارة</u> إلى أن التوصل إلى سلام دائم ومصالحة وطنية لا يمكن أن يتحقق إلا بالوسائل السلمية، <u>وإذ يعيد</u> في هذا الصدد تأكيد أهمية "اتفاقات السلام"، وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يؤكد أهمية إسهام الأمم المتحدة في إحلال سلام نسبي في أنغولا على مدى السنوات الأربع الماضية، وإذ يعرب عن أسفه العميق لأن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في أنغولا تمنع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا من الاضطلاع بالدور المنوط بها على نحو كامل،

وإذ يحيط علما برسالة رئيس جمهوريـــة أنغـــولا المؤرخة ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ والموجهة إلى الأمين العام (S/1999/166)،

وإذ يعيد تأكيد رأيه بأن استمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في تحقيق المصالحة الوطنية، وإذ يلاحظ المشاورات الجارية مع حكومة أنغولا للحصول على موافقتها بشأن الترتيبات العملية لهذا الوجود،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/1999/202)،

١ - يحيط علما بأن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا تنتهي في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩؛

٢ - يؤيد التوصيات الواردة في الفقرتين ٣٢ و ٣٣ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن تصفية البعثة تقنيا؛

٣ - يؤكد أنه رغم انتهاء ولاية البعثة يظل اتفاق مركز القوات المنطبق عليها ساريا، عملا بالأحكام ذات الصلة الواردة فيه، إلى حين مغادرة آخر عناصر البعثة أنغولا؛

٤ - يقرر أن يواصل عنصر حقوق الإنسان في البعثة أنشطته الراهنة خلال فترة التصفية؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يعيّن قناة اتصال مع حكومة أنغولا ريثما تنتهي المشاورات معها فيما يتعلق بشكل وجود الأمم المتحدة في أنغولا في المستقبل؛

٦ - يدعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون مع أنشطة المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في جميع أنحاء الإقليم الوطني لأنغولا على أساس مبدأي الحياد وعدم التمييز، وإلى كفالة الأمن وحرية الحركة لأفراد تقديم المساعدة الإنسانية؛

٧ - يعرب عن قلقه العميق إزاء عدم إحراز تقدم في التحقيقات المتعلقة بإسقاط الطائرتين المستأجرتين التابعتين للأمم المتحدة وفقدان طائرات تجارية أخرى في ظروف مريبة فوق المناطق التي

تخضع لسيطرة يونيتا، ويكرر مجددا دعوته إلى جميع الأطراف المعنية وخاصة يونيتا من أجل التعاون التام وتسهيل إجراء تحقيق دولي فوري وموضوعي بشأن هذه الحوادث؛

٨ - يؤيد التوصيات الواردة في التقرير المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ المقدم من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) (S/1999/147)، ويؤكد مجددا استعداده لاتخاذ خطوات لتدعيم التدابير المتخذة ضد يونيتا الواردة في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨)، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ هذه التدابير تنفيذا كاملا؛

٩ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

– – – – –